اقتصاد

الحلقي: ندفع رواتب ٦٠٩ مليارات في العام وندعم المواطنين بـ ٩٨٣ ملياراً

الحكومة أجوبة هادئة لأسئلة ساخنة

القادري: المواطن لم يعد يستطيع التحمل أكثر والأسرة السورية تحتاج إلى ١٠٠ ألف ل.س شهرياً

| محمود الصالح

يبدو أن حرارة الحوار بين الحكومة وممثلي العمال لم تكن مرتفعة كما كان متوقعاً لها من خلال الطروحات التي طرحت أمس الأول في غياب الحكومة وقد يكون السبب في ذلك قدرة الحكومة على امتصاص حالة الغضب والاحتجاج التي سادت أجواء الحوار.

قدم رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي شرحاً عن سياسة الحكومة وما تقوم به من جهود خلال هذه الأزمة والتداعيات التي تركتها هذه الحرب على الخدمات والتنمية وطلب من الجميع التكيف مع مفهوم اقتصاد الحرب لأنه يجب ربط الإمكانيات بالمطالب، وقال: نحن نعمل بشكل يومي وساعي في حالات الطوارئ ولكن كونوا على ثقة أن الحكومة تعرف كل مشكلة تجري في سورية، واستغرب ما يطرح من تساؤلات هل الحكومة هي سبب الأزمة مؤكداً أن حكومته حكومة حرب لأن قطاعاتنا كلها كانت مستهدفة لإنشاء فجوة بين الشعب والحكومة، وأن الأولوية اليوم لمحاربة الإرهاب وتعزيز صمود الجيش العربي السوري وهذا يتطلب مجهوداً حربياً إضافياً لأن لدينا ٥٠٠ نقطة اشتباك على مساحة الجغرافيا السورية. في كل الحروب تسخر الإمكانيات لصمود القوات المسلحة مع كل ذلك تستمر الدولة بتقديم الرواتب للعاملين بمبلغ يصل إلى ٦٠٩ مليارات ل.س سنوياً. الدعم الاجتماعي اليوم يصل إلى ٩٨٣ مليار ل.س.

نحن الآن نعمل بعقلنة الدعم وهذه فلسفة الحكومة للمرحلة القادمة للوصول التدريجي إلى أسعار حقيقية.

وأنا اليوم قرأت في «الوطن» ما قلتم أمس وأنا أقول لكم ما زلنا نقدم الدعم لكل المواد التموينية. نشتري القمح بسعر ٦١ ليرة ويكلفنا نقله من الحسكة ٥١ ل.س، نحن نحتاج إلى ١٥٣ ألف طن من القمح شهرياً ولم نشتر إلا ٤٣٣ ألف طن في هذا العام. ولمن يسأل أقول: لا توجد أي شبهة فساد في كل العقود.

ونقوم بحفر ٢٠ بئراً في حلب ويكلف طالب الجامعة ٤٨ ألف ل.س والمراحل الأخرى ٢٨ ألف ل.س سنوياً، أعطينا عقوداً لذوي الشهداء والجرحى ١٤٥٥٠ عقداً ونقدم الإغاثة لأكثر من ٦,٢ ملايين مهجر والحكومة اتخذت قراراً بإعادة إعمار مدينة عدرا العمالية. بسبب قلة الموارد التشغيلية تصل ساعات التقنين إلى ٢٠ ساعة في بعض المحافظات أما موضوع رفع سعر الأدوية فهناك ٢٢ معملاً أغلق والحقيقة أن جميع مكونات الصناعة الدوائية ارتفعت ولدينا ٢٠٪ من الأدوية مفقود ونحن أمام خيارين إما أن تفقد الأدوية أو تأتي تهريباً وطالبت الشركات الدوائية بزيادة ٣٠٠٪ على الأسعار وأنا أرى أن قرار رفع سعر الدواء مدروس ويوفر الصناعة الدوائية. بالنسبة لدير الزور أكد الحلقي أن الملف يدرس في كل ساعة وهمنا فك الحصار ويومياً نرسل طائرات محملة بالمواد لأنها الطريقة الوحيدة لإيصال الغذاء ولدينا قمح هناك يكفي ٣٠ شهراً ونوزع مجاناً طنين من البرغل يومياً ولدينا بامية وملوخية وكلفة نقل الكيلو من المواد الغذائية ٤٦٥ ل.س وأسعار المواد بدأت تنخفض.

وبالنسبة للكهرباء سيتحسن وضع الكهرباء بدءاً من الأسبوع القادم وعن الفساد قال ليس كل من يعفى من مهمته فاسداً وفي الحبوب لا يوجد فساد ولكن لم يتعاطوا مع التسويق بالشكل المناسب وبالنسبة للسياسة النقدية أكد أنه جزء من صناعة القرار النقدي ومسؤول عن ذلك وسعر الليرة مطمئن وعن إعفاء الوزراء منذ أيام أكد أنه لا يعني أن هناك فساداً ولكن بسبب تقييم الأداء فقط وإذا كنا نصدر قرارات غير شعبية يدفعنا لذلك الظروف المفروضة علينا لتحقيق وتحسين حالة الصمود الوطني.

ومن الطروحات في هذا المؤتمر التي كان أكثرها قسوة وحميمية ما طرحه رئيس اتحاد العمال في دير الزور الذي قال: لا يخفى على أحد ما يجري في دير الزور والتي تحاول وسائل إعلامنا نقل ما تعانيه بشكل غير حقيقي حين تصور للرأي العام أن المواد متوافرة وأن أهل دير الزور يبالغون في شكاواهم والحقيقة أن الأمور في دير الزور أسوأ من السوء نفسه ورائحة الموت تفوح من البيوت في غياب تام للمنظمات الإغاثية والوزارات المعنية ابتداء من الكهرباء إلى التموين والنفط وخسارة أطنان من المواد الغذائية موجودة في مطار دمشق الدولي بانتظار نقلها. لم نعد قادرين على توفير مستلزمات طحن الخبز، المحافظة توزع الصابون والماء فيبيعها المواطن بـ٢ كغ ملوخية. اليوم كيلو اللحم ٧٠٠٠ ل.س والسكر ٦٠٠٠ ل.س وتم إيقاف رواتب ٨٠٪ من موظفي دير الزور. للأسف الإعلام يظهر أسواق دير الزور في حالة وفرة للمواد وهذا غير صحيح.

وخاطب الحكومة قائلاً: أليس فيكم رجل جريء ينصف دير الزور؟ هل تعلمون ماذا يعني بكاء الرجال؟ هل كان ضرورياً أن يظهر المحافظ على الإعلام ويقول إننا جائعون حتى تتحرك الحكومة؟ أوجدوا حلاً لدير الزور أو ابحثوا عن مكان لكم في مقاعد الحكومات السابقة.

رئيس اتحاد عمال دمشق حسام إبراهيم تحدث عن قرار رفع سعر الأدوية أنه يواجه بغضب شديد في الشارع لأنه صدر في وقت غير مناسب. وليس صحيحاً أن رفع سعر الدواء كان بهدف توفير الأدوية المفقودة لأنه في اليوم التالي توافرت كل الأدوية المفقودة.

غسان سوطري قال: ليس صحيحاً أن معامل الأدوية خاسرة والدليل على ذلك أن تاميكو رابحة فإذا كانت شركة عامة رابحة فكيف تخسر الشركات الخاصة.

وهناك هدر في شركة محروقات غير معقول نتيجة الشحن بطريقة القدرة (المسطرة) وطالب بالإسراع بحل الخلاف حول تأمين أرض لمعمل السيرومات وطالب بإعادة النظر في الخريطة الصناعية.

رئيس اتحاد العمال في الحسكة قال: كانت زيارة رئيس الحكومة إلى الحسكة مثمرة وجيدة وطالب بضبط الأسعار وتحقيق انسجام بين الأسعار والدخل وتطرق إلى الفساد الذي ينخر مؤسسة الحبوب بالحسكة والذي تسبب في عدم تسويق القمح واستغرب تكليف مدير عام جديد تم صرفه من الخدمة لأسباب مالية وعاد إلى الوظيفة بطرق غير معروفة.

بلسم ناصر من طرطوس سألت رئيس الحكومة: هل أنت راضٍ عن إجراءات المصرف المركزي ونحن نراها مست برمز من رموزنا الوطنية وهي الليرة السورية وأكدت أن الشعب يعيش وضعاً مزرياً في المعيشة نتيجة حالة الجنون في الأسعار.

رئيس اتحاد طرطوس تساءل: هل يعقل أن يسافر العامل إلى حلب لتأشير قرار معاشه التقاعدي وفرع الجهاز في طرطوس مؤتمن على مليارات الليرات وغير مؤتمن على تأشير قرار منح عامل راتبه التقاعدي.

نزار ديب من عمال حمص قال: هناك مافيا في صناعة الدواء وتوزيعه ورفع سعره والمواطن السوري يعاني كثيراً. يجب أن تعمل الحكومة لمصلحة الشعب. المواطن السوري لا يريد حكومة لا تمثله. مديرو مؤسسات توزيع وتوليد الكهرباء يؤخرون إنتاج محطة جندر عشرة أيام لمجرد رفض إرسالهم رافعة.

حسان البني من السويداء طالب بحكومة حرب تدير معركتنا الاقتصادية ولكن الحقيقة أن الأزمة هي التي تدير الحكومة ما أدى إلى تهريب العملة الصعبة، وقال: الناس تسأل ماذا فعلت الحكومة لمواجهة الغلاء؟ والحقيقة أننا نعرف جميعاً أن الحكومة هي التي تقود الغلاء من خلال رفعها للأسعار والحقيقة أن الحكومة أسقطت الاجتماعي وتركت السوق ليأكل الناس.

عمر حورية قال: أتحفظ على المداخلات التي تستجدي الحكومة نحن لا نريد حلول استجداء نريد حلولاً قانونية لأننا شركاء في الوطن وموضوع عمال المحروقات انقلبت عليه اللجنة الاقتصادية بحجة الملاك العددي. نريد وضوحاً في التعامل مع العمال في سورية لدينا مئات الآلاف من المتسربين خلال الأزمة. عوضونا بنصفهم وبالنسبة لمدير حبوب الحسكة من يحتاج لوثائق هي موجودة لدي. وماذا جرى في وعد حاكم مصرف سورية المركزي أنه سينزل سعر الدولار منذ عدة أشهر؟!

رئيس الاتحاد العام جمال قادري قال: نحن ندرك حجم الإمكانيات والتطلعات لدى الحكومة في ظل الحرب الكونية وندرك أننا جميعاً في الهم شرق لكن هناك بعض القضايا نريد حلها: العمال المياومون وتخبط اللجنة الاقتصادية وموضوع الأسعار والإجراءات الرادعة المطلوبة بحق التجار المخالفين وموضوع الدواء ورفع سعره بشكل غير مناسب. الأسرة السورية اليوم تحتاج إلى ١٠٠ ألف ليرة سورية شهرياً.

المواطن لم يعد يستطيع التحمل أكثر نحن نريد تصليب موقف مواطننا الذي دفع الكثير وفي موضوع رفع سعر الأدوية العودة عن الخطأ فضيلة.

مواطننا يعض على الجرح وهو صابر يكفيه ذلك!!

وعندما ردت الحكومة جاءت الردود مقتضبة وروتينية.

وهنا وزير الأشغال العامة عاتب الحضور أنهم لا يصغون إلى حديث الوزراء، ولأن الموضوع المثير هو ارتفاع أسعار الدواء رد وزير الصحة الدكتور نزار يازجي قائلاً: موضوع الدواء موضوع شائك وأنا من قلت أنه لا ارتفاع في سعر الدواء ولكن انقطاع ٤٠٪ من الدواء أجبرنا على إعادة النظر في سعر الدواء وقررنا إنتاج الأدوية المفقودة وكانت الصيغة الزيادة ٥٠٪ بشرط تصنيع الأدوية المفقودة والأدوية السرطانية تعاقدت عليها فارمكس وسيتم استيرادها.

وزير العمل الدكتور خلف العبد الله قال: القضايا الأساسية هي العمال المؤقتون والفاتورة ونعمل الآن على إنجاز قانون العاملين في الدولة وسننجزه قبل نهاية العام وشهرياً تقوم التأمينات بتسليم ٦٠٠ ألف متقاعد رواتبهم ولا يوجد تأخير في صرفها، وبالنسبة لوثائق التقاعد نحن نساعد في تجاوز بعض الأمور وبالنسبة للضمان الصحي يجب أن يكون من ضمن مهام التأمينات الاجتماعية نظراً لخبرتها في ذلك.

وزير الأشغال حسين عرنوس قال: إن الحكومة توفر كل الإمكانيات للشركات العامة وسيعاد توزيع المشاريع على هذه الشركات وأن ٨٠٪ من آليات الدولة في شرق حلب والجزيرة سرقت.

وزير الصناعة الدكتور كمال طعمة قال: سوف نعمل على حل مشكلة مكان معمل السيرومات فور وصول الآلات وبرر عدم تشغيل معمل الزجاج بعدم قدوم خبراء ودافع عن إنهاء عقود الموسميين في مؤسسة حلج الأقطان.

وزير التجارة الداخلية جمال شعبان، أكد أن الوزارة ستقوم بالعمل على ضبط الأسواق ومحاسبة كل مخالف للأسعار وسوغ ما قامت به اللجنة الاقتصادية بخصوص عمال المحروقات بأنه قانوني.

الحلقي:

- الحكومة تعرف كل مشكلة تجري في سورية
- فلسفة الحكومة: عقلنة الدعم
- لا شبهة فساد في عقود الحكومة
- كلفة نقل كيلو المواد الغذائية إلى دير الزور ٤٦٥ ل.س
- رفع أسعار الدواء كان موضوعياً
- الكهرباء ستتحسن بدءاً من الأسبوع المقبل وليس كل من يعفى من مهمته فاسداً

سيدة تسأل رئيس الحكومة هل أنت راض عن سياسة المصرف المركزي؟ وأين وعود الحاكم بإنزال الدولار؟

يازجي: الهدف توفير الأدوية المفقودة

طعمة: لا تثبيت للمؤقتين في المحالج

وزير التموين: أعينوني لضبط الأسعار

رئيس اتحاد دير الزور: أليس فيكم رجل جريء ينصف دير الزور؟

ديب: هناك مافيا في صناعة الدواء

حورية: لا نريد استجداء أحد

البني: الحكومة تقود الغلاء برفع الأسعار

«المركزي» يتدخل بـ٥٠ مليون دولار اليوم وميالة يلوح بمعاقبة كل من لم يحضر

مدير شركة صرافة لـ«الوطن»: ارتفاع الطلب على الدولار بقصد السفر ومعظم التدخل لتمويل التجار

| الوطن

يعقد مصرف سورية المركزي عند الساعة الثانية بعد ظهر اليوم جلسة تدخل لبيع شريحة من القطع الأجنبي وذلك في إطار عمليات التدخل المستمرة بسوق القطع الأجنبي عن طريق المصارف ومؤسسات الصرافة العاملة في سورية حفاظاً على استقرار سعر صرف الليرة السورية.

وشدد حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور أديب ميالة في تصريح لوكالة «سانا» على أن حضور جلسة التدخل يتم «حصراً» من مدير عام المؤسسة أو رئيس أو أحد أعضاء مجلس الإدارة بالنسبة لشركات الصرافة أو أحد مالكي المؤسسة الرئيسيين. مشيراً إلى أن عدم الالتزام بالحضور والمشاركة في عملية التدخل دون عذر مقبول بناء على تقييم مصرف سورية المركزي سيعتبر «مخالفاً للتعليمات والقوانين الناظمة لعمل مؤسسات الصرافة والدور الواجب عليها القيام به» ولا سيما في ظل الظروف الحالية وبالتالي التعرض للجزاءات والغرامات المحددة باللائحة المعتمدة بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٧٢٥/م. وتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٦.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير شركة الشعار للصرافة نادر الشعار ارتفاع مستوى عمليات البيع للمواطنين للأغراض غير التجارية، من دون قيود أو عوائق، وعلى سعر محدد من المصرف المركزي وهو ٢٩٩ ليرة للدولار، وخاصة لأغراض السفر.

كاشفاً عن قيام خمس شركات بشراء الدولار من المصرف المركزي يوم أمس بكميات تتراوح بين ٨٠٠ ألف وتصل إلى مليوني دولار لكل شركة، وذلك من شريحة الـ٢٥ مليون دولار التي تم طرحها الأسبوع الماضي، مبيناً أن هذه الشركات سوف تبدأ ببيع التجار بسعر ٢٩٦ ليرة منذ اليوم.

وأكد أن الدولار الذي سوف يطرحه المصرف المركزي في جلسة التدخل معظمها مخصص للأغراض التجارية، من أجل تمويل طلبات الاستيراد، لكونه يشكل العامل الرئيسي المسوغ لارتفاع سعر صرف الدولار في السوق، إذ إن حجم الطلب على الأغراض التجارية أكبر بكثير من الطلب على الأغراض الشخصية للمواطنين، وهو من يؤثر في سعر الصرف بشكل حقيقي.

مؤكداً أن المركزي سوف يعرض البيع بأقل من ٢٩٦ ليرة للدولار وأن الشركات سوف تشتري، فعدة شركات دخلت على خط التدخل هذين اليومين.

> خمس شركات اشترت نحو ٨ ملايين دولار من المركزي وستبيع بسعر ٢٩٦ ليرة

وأكد أن الدولار متوفر لتلبية الطلبات غير التجارية للمواطنين، والسوق مشبعة به، وقادرة على تلبيته مهما ارتفع، كما هو حاصل هذه الأيام، التي تشهد إقبالاً ملحوظاً على شراء الدولار لأغراض السفر قياساً بالفترة السابقة، وجميع الطلبات يتم تمويلها بسعر ٢٩٩ للدولار، مؤكداً أن السعر الحقيقي للدولار في السوق السوداء أقل بكثير مما يتم تناقله عبر بعض المواقع الإلكترونية، علماً بأن معظم التجار يتلقفون أسعار الدولار من الفيسبوك لرفع أسعار منتجاتهم، وهذا ما يمكّن المضاربين من التحكم بالاقتصاد ولقمة عيش المواطن.

وكان ميالة أعلن خلال جلسة تدخل عقدها المصرف الأسبوع الماضي بحضور ممثلين عن مؤسسات الصرافة المرخصة العاملة في سورية عن طرح شريحة بقيمة ٢٥ مليون دولار أميركي لبيعها لمؤسسات الصرافة المرخصة العاملة في سورية ليصار من خلالها إلى تلبية طلبات شراء القطع الأجنبي للأغراض التجارية خلال ثلاثة أيام مع استعداد المصرف لتمويل أي زيادة في احتياجات السوق وتخصيص شريحة أخرى بقيمة ٥٠ مليون دولار أميركي ليصار إلى ضخها في السوق لتغطية كل الاحتياجات من القطع الأجنبي خلال الأسبوع الحالي.

وحدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٢٨٩,٩٢ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٢٩٠,٤٤ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة.

وحدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه اليوم سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٢٩٠ ليرة سورية.

وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية حسب القائمة ٣٣٠,٠٤ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٣٣٠,٦٤ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و٣٣٢,٤١ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.

أحاديث عن سوق سوداء واللتر بـ٣٠٠ ليرة

«التموين» تنتظر «شكوى خطية» حول البنزين ومحروقات لم تصل إليها «شكاوى»!!

| علي محمود سليمان

عادت سوق المحروقات «السوداء» وخصوصاً البنزين إلى الظهور بعد ارتفاع سعره وانخفاض كمياته المعروضة للمستهلك، حيث زادت الشكاوى عبر العديد من المواقع الإلكترونية التي تتحدث عن الموضوع من حالات تهريب للمادة من محطات المحروقات وبيعها على أرصفة الطرقات أو في محال خاصة وبأسعار مرتفعة يصل سعر لتر البنزين فيها إلى ٣٠٠ ل.س في بعض المناطق والطرقات.

مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أكد لـ«الوطن» عدم وصول أي شكوى خطية فيما يتعلق بمادة البنزين سواء لتهريبها من الكازيات أم وجود نقص أو لجهة بيعها بأسعار مرتفعة في غير الأماكن المخصصة لبيعها.

مبيناً أنه في حال ورود أي شكوى سيتم توجيه مديريات التجارة الداخلية لمصادرة الكميات التي تباع على الطرقات وإحالة المخالف موجوداً إلى القضاء كون المخالفة هي اتجار بالمواد المدعومة، مشدداً على أن قانون التموين الجديد أشد صرامة وعقوباته رادعة لضبط هذه الحالات ويجب على المواطنين التقدم بأي شكوى في هذا الموضوع.

مضيفاً: إن الوزارة ستوجه كتاباً إلى مديريات التجارة الداخلية في المحافظات كافة لمتابعة أي حالات من هذا النوع وفرز عناصر إلى محطات المحروقات والتأكد من عدم وجود أي مخالفات في توفر الكميات أو التلاعب بالأسعار.

من جهته بيّن مدير محروقات دمشق سيباي عزير في حديث لـ«الوطن» بأن الشركة مسؤولة بشكل مباشر عن محطات محروقات القطاع العام وتقع تحت إشرافها، كما أن المحطات العامة كافة والخاصة فيها مراقب من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لضبط أي حالات تلاعب ومخالفات. مضيفاً: إن شركة محروقات دمشق لم تصل إليها أي شكوى خلال الفترة السابقة وفي حال ورود أي شكوى على محطة محروقات عامة تتم إحالة الشكوى للرقابة الداخلية لمتابعة المسألة وأخذ إفادة الشهود والتحقيق مع مدير المحطة، وفي حال كانت الشكوى على محطة محروقات خاصة يتم رفع الشكوى إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لمتابعة الشكوى.

ونفى عزير وجود أي نقص في مخصصات دمشق من مادة البنزين، حيث تتم تغذية المحطات الموزعة في دمشق بمليون لتر بنزين يومياً، وهي الكمية المطلوبة لمدينة دمشق بشكل يومي لمثل هذه الفترة من السنة ولا نقص، حيث ١٩ محطة محروقات في دمشق منها ٧ محطات عامة و١٢ محطة خاصة.

من جانبه أكد رئيس جمعية حماية المستهلك عدنان دخاخني أن ظاهرة السوق السوداء للمحروقات لم تتوقف يوماً خلال الأزمة وإنما تمر بمراحل انحسار وتمدد حسب وفرة المحروقات في المحطات، مؤكداً لـ«الوطن» أن هذه الظاهرة سوف تتمدد وتزداد أعداد المخالفين للقانون، إن لم يتم ضبطها ووضع حد لهذه المخالفات. مشيراً إلى أن السؤال الذي يتكرر هو: لماذا ضبط هذه الحالة ما زال عسيراً في ظل وجود علم بتعاون البعض من ذوي النفوس الضعيفة مع هؤلاء الباعة بتأمين الكميات لهم من مخصصات الكازيات؟

وأشار دخاخني إلى أن قانون التموين الجديد يتضمن عقوبات رادعة ولكن المخالفين لن يخشوه ما لم يتم تطبيقه جدياً وفعلياً، مضيفاً: إن جمعية حماية المستهلك لم تصل إليها أي شكوى حتى الآن، مرجحاً السبب في عدم ثقة المواطنين بإمكانية تطبيق القانون، ولذلك تقوم جمعية حماية المستهلك بلفت نظر الجهات المعنية حول أي مخالفة وترفع المقترحات الممكنة كحلول لهذه المشكلات مع انتظار وجود جدية في التطبيق بما يحقق حماية حقيقة للمستهلك.

اليوم أولى جلسات لجنة قانون التأمين

| محمد راكان مصطفى

كشف وزير المالية إسماعيل إسماعيل لـ«الوطن» عن انعقاد الاجتماع الأول للجنة المشكلة لوضع القانون الخاص بالتأمين اليوم.

وبين الوزير أن الهدف من قانون التأمين هو الوصول إلى قانون حضاري وعصري يعالج جميع المشاكل التأمينية، لافتاً إلى إمكانية الاستفادة من القوانين والمراسيم السابقة بحيث يتم جمعها ضمن قانون واحد بما يؤدي إلى الوصول إلى صيغة تلبي الطموحات والرغبات المطلوبة من القطاع التأميني. مشدداً على أنه من الواجب أن يكون القانون واضحاً وشفافاً يصل إلى الطموح المأمول وخاصة أنه حتى الآن لا يوجد قانون خاص بالقطاع التأميني.

وأوضح إسماعيل أن قانون التأمين أصبح مطلباً ضرورياً أمام العدد الكبير لقضايا التأمين، ما استوجب أن يكون هناك مرجع قانوني يمكن الاستناد إليه من أجل الفصل والحكم في القضايا التأمينية. مع إشارته إلى الدور الكبير المنوط بوزارة العدل لوضع هذا القانون والوصول به إلى الصيغة القانونية الأفضل.

وبحسب مصدر مسؤول في التأمين فإن الهدف من القانون هو الوصول إلى صياغة قانون تأمين يعالج الازدواجية في المعايير التأمينية بحيث يتم تنظيم القطاع التأميني والارتقاء به إلى المستوى المطلوب.

وبيّن أن اللجنة المشكلة لوضع القانون تنعقد برئاسة معاون وزير المالية بسام عبد النبي ومشاركة عدد من الفعاليات العاملة في القطاع التأميني وممثل عن هيئة الإشراف على التأمين وممثل عن الاتحاد العربي للتأمين وبمشاركة ممثل عن كلية الحقوق.